E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2023/11/Report
31 October 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثالثة
القاهرة، 29-30 نيسان/أبريل 2024

موجز

عَقدت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة في القاهرة يومي 28 و29 نيسان/أبريل 2024. فناقشت حزمة من القضايا، أبرزها التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي يسعى لوضع خارطة طريق لإصلاح منظومة التمويل العالمية، في ضوء التحديات التي تواجه مؤسساتها وأدواتها وترتيباتها الدولية والإقليمية والتي تُلقي بظلالها على فرص تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتناولت اللجنة التوجُّهات المتغيّرة للاستثمار الخاص، والأنماط الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية. واستعرضت سُبُل التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة العربية، بما فيها عدم المساواة في النفاذ للتمويل، وسد فجوات تمويل التنمية المستدامة، وسُبُل التغلب على ضيق الحيّز المالي والأعباء التي تُلقيها المديونية، وذلك بالاتساق مع الجهود المبذولة لإحراز تقدّم في تنفيذ الإطار العربي لتمويل التنمية المستدامة الذي وضعته الإسكوا.

وتخلّلت فعاليات اللجنة ورشة عمل إقليمية تناولت أدوات التمويل القائمة على أدلّة، وأدوات التعلّم الآلي للميزانية الذكية التي طوّرتها الإسكوا، باعتبارها مكونات أساسية للإرشادات العالمية لأُطُر التمويل الوطنية المتكاملة التي تهدف إلى توسيع الحيّز المالي، وتحسين تعبئة الموارد من مختلف المصادر العامة والخاصة الوطنية والدولية والمبتكرة، وتعزيز مردودها الإنمائي.

وفي ختام أعمال الدورة الثالثة، اعتَمدت لجنة تمويل التنمية توصيات حول مختلف هذه القضايا قُبيل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في 2025، ووجَّهت عدداً من التوصيات إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وأخرى إلى الأمانة التنفيذية. ويَعرض التقرير هذه التوصيات، بالإضافة إلى ملّخص لأهم المناقشات التي طرحتها الإسكوا استناداً إلى العروض والوثائق المقدّمة إلى الدول الأعضاء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة تمويل التنمية في دورتها الثالثة	5-3	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	4	3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	52-6	5
ألف- قضايا المتابعة	7-6	5
باء- التطوّرات العالمية والإقليمية: أوجه عدم المساواة في التمويل	29-8	6
جيم- ورشة عمل أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة: تجارب من عدة بلدان	37-30	13
دال- تحديات تمويل التنمية	45-38	15
هاء- أدوات التمويل القائمة على الأدلّة لواضعي السياسات	49-46	17
واو- القضايا البرنامجية	52-50	18
ثالثاً- تنظيم الدورة	61-53	19
ألف- المكان وتاريخ الانعقاد	53	19
باء- الافتتاح	56-54	19
جيم- الحضور	57	20
دال- انتخاب أعضاء المكتب	58	20
هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	60-59	20
واو- الوثائق	61	20

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	21
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق	24

مقدمـة

1- أُنشئت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الإسكوا 332 (د-30) المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2018 الذي أقرّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (30/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليو 2019). والغرض الأساسي من إنشاء اللجنة هو إعطاء الأولوية لجهود تمويل التنمية، تأكيداً للدور المحوري للتمويل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. وعَقدت لجنة تمويل التنمية دورتها الثالثة في القاهرة، يومي 28 و29 نيسان/أبريل 2024.

2- يعرض هذا التقرير أهم موضوعات البحث خلال الدورة الثالثة للجنة تمويل التنمية، وملّخصاً عن المناقشات التي تخلّلتها، وعن المقترحات والتوصيات التي صدرت بشأن مختلف القضايا التي تناولتها. وقد اعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في 29 نيسان/أبريل 2024.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة تمويل التنمية في دورتها الثالثة

3- اعتمدت لجنة تمويل التنمية، في ختام دورتها الثالثة، مجموعة توصيات، بعضها موجَّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، على أن يتمّ تنفيذها في ضوء الموارد المتاحة.

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجَّهت اللجنة إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية، على أن يتمّ تنفيذها بالتوافق مع التشريعات واللوائح والنُّظُم الوطنية:

(أ) الترحيب بالتقدّم المُحرَز في تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية؛

(ب) المشاركة الفعّالة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية لضمان التعبير عن أولويات المنطقة في نتائج المؤتمر؛

(ج) مواصلة الإصلاحات الضريبية التي اضطلعت بها الدول العربية لتحسين عدالة النُّظُم الضريبية وكفاءتها وفاعليتها، والحث على الاستمرار في تنفيذ المزيد من الإصلاحات لجعل النُّظُم الضريبية أكثر امتثالاً وشفافية وتنوّعاً، ومنع تآكل الأوعية الضريبية والحد من المنافسة الضريبية الضارة، والعمل على تحسين البيانات الضريبية وتوفرها لرصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاحات الضريبية؛

(د) تضمين جهود جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تصوّر أوسع نطاقاً يشمل تقدير المردود الاستثماري للحوافز والإعفاءات الضريبية المفرطة والمتداخلة، والانخراط في تكاملٍ إقليمي أعمق للاستفادة من تجزئة وتقصير سلاسل التوريد، وإعادة النظر في قواعد الرسملة الضعيفة، ورصد التطوّرات المتعلقة بالتعامل مع التدفُّقات الخارجة من المنطقة، ومواءمة أنماط الإنتاج والحوافز مع أهداف التنمية المستدامة، واعتماد مقاييس بيئية واجتماعية، مع التأكيد على أهمية ارتباط هذه الإجراءات بأولويات التنمية في كل بلد؛

(هـ) التأكيد على أهمية اعتماد نَهج متكامل على المستوى الوطني للتخلُّص من التدفُّقات المالية غير المشروعة، ينطوي على تطوير التشريعات وتحسين قياساتها وشفافيتها، بما في ذلك عن طريق إنشاء سجلات مركزية منسقة للإفصاح عن هوية المستفيدين الفعليين؛ وفرض التبادل التلقائي للمعلومات؛ ونشر تقارير متّسقة ومحدّثة ومصنَّفة عن جميع أرباح الشركات المتعدِّدة الجنسيات؛

(و) الترحيب بمجموعة أدوات الذكاء الاصطناعي للتمويل المتكامل لا سيّما أداة الموازنة الذكية (i-BIT) التي تسهم في تعزيز المردود الإنمائي للإنفاق العام، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتقدير مواءمة الميزانية ومحاكاة تمويل ميزانية أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين الحيّز المالي المُتاح، وتمكّن واضعي السياسات من تحديد بنود الميزانية الأكثر تأثيراً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتقديم مقترحات لسُبُلٍ تتابع قرارات التمويل لدعم تخطيط وتنفيذ الميزانية؛

(ز) النظر في تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية لزيادة القدرة على تحمُّل الديون والحد من الديون المُفرطة ومن خدمة الديون، وخفض مخاطر وتكاليف الديون الجديدة، وتحسين جودة البيانات المتصلة بالديون وتوسيع نطاقها، وزيادة القدرات المؤسسية على استيعاب أدوات الدين الناشئة، واعتماد سياسات وآليات لتوجيه الديون إلى القطاعات المنتِجة؛

(ح) العمل على إعادة تقييم عناصر المالية العامة (الإيرادات والنفقات) وبنود هذه العناصر ودراسة كل بند من بند النفقات العامة على حدة، وذلك لتحقيق الاستدامة المالية؛

(ط) النظر في وضع برامج موثوقة وقائمة على مؤشرات أداء رئيسية لمقايضة الديون، كالسندات الخضراء، والسندات المرتبطة بالاستدامة، ومبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، وذلك من أجل ربط الأولويات الوطنية بالأهداف العالمية بشكل استراتيجي، وحشد الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإحداث تغيير تحويلي في العمل المناخي.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- وجَّهت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في إصدار بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية لدعم صانعي القرار في بلورة سياسات تمويل التنمية، باعتبارها توفِّر إطاراً تحليلياً لرصد وتتبُّع حالة التمويل في المنطقة، ومجموعةٍ من المؤشرات الكمية لتشخيص وتقييم مختلف مصادر التمويل المتاحة للمنطقة العربية وآفاقها ومقوِّماتها؛

(ب) مواصلة تطوير مجموعة الأدوات المتكاملة المستنِدة إلى التكنولوجيات الجديدة كالذكاء الاصطناعي، لتعزيز فعالية الموازنات وتقدير مردودها الإنمائي، وقياس تكلفة أولويات التنمية المستدامة الوطنية واستشراف مصادر تمويلها وتسلسل قرارات تنفيذها، وذلك في ضوء قدرتها على تقديم تقديرات لطائفة واسعة من تفاعلات تمويل التنمية المستدامة؛

(ج) العمل، في إطار لجان وهيئات الأمم المتحدة المعنيّة ومع الدول الأعضاء، على تقييم الآثار المترتبة عن المقترحات الصادرة عن مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التعاون الضريبي، لما لها من آثار على حصيلة الإيرادات الضريبية في المنطقة والقدرة على الامتثال لها، وذلك استناداً للرؤية التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إصلاح النظام الضريبي العالمي؛

(د) الاستمرار في دعم الدول الأعضاء على إعداد أُطُر تمويل وطنية متكاملة وبلورة استراتيجيات وخطط وطنية لتمويل التنمية المستدامة تسهم في تعبئة مختلف مصادر التمويل (العامة والخاصة الوطنية منها والدولية)، والاستفادة من أدوات الإسكوا لتمويل الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، وخاصة أداة الموازنة الذكية التي اعتُمدت ضمن الإرشادات العالمية، لتعزيز المردود الإنمائي للموازنات ودعم فعالية المالية العامة، وتطوير عمليات التخطيط والتمويل والاستثمار؛

(هـ) الاستمرار في تحديد الفرص لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، لا سيّما في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ في المناطق المعرّضة للخطر، ومساعدة الدول الأعضاء على توسيع

نطاق تمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، وعلى فهم التفاعلات والمفاضلات ما بين الأهداف المتصلة بالمناخ وأهداف التنمية الوطنية الأخرى؛

(و) دعم الدول العربية من خلال الإعداد الجيد للمشاركة والمساهمة الفعّالة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرّر عقده في عام 2025 لتحديث الإطار العالمي لتمويل التنمية المستدامة، الذي يُعَدُّ فرصة فريدة لتطوير ترتيبات وقواعد وهياكل التمويل العالمية، وطرح مبادرات للتغلُّب على عدم المساواة في تدفُّقاتها؛

(ز) تطوير الحوار بين مكاتب إدارة الديون والبنوك المركزية في الدول العربية الذي بدأته الأمانة التنفيذية للإسكوا مع مجموعة من الدول الأعضاء لمناقشة الممارسات الفعّالة لإدارة الديون السيادية، ليضم كافة الدول الأعضاء، وذلك بهدف تعزيز التعلُّم من الأقران وتبادل الخبرات، ودعم اعتماد آليات لتخفيف المخاطر وخفض التكاليف المترتبة عن الديون، وبناء القدرات لاستخدام الأدوات الذكية لتحليل تحديات الديون وطرح حلول لها؛

(ح) تشكيل فريق عمل من الدول الأعضاء، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، لمناقشة الأولويات الإقليمية في تعبئة الموارد المحلية والتنسيق بشأنها إقليمياً، دعماً لاستعدادات الدول العربية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية وتوصيات اللجنة في دورتها الثانية
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/3، عرضاً حول الأنشطة والمبادرات المنفَّذة منذ انعقاد الدورة الثانية للجنة تمويل التنمية، بما فيها تلك المنفَّذة عملاً بالتوصيات التي قدّمتها لجنة تمويل التنمية في تلك الدورة. واستهلت العرض بالإشارة إلى التحديات التي فرضتها الأزمات المتتالية في المنطقة وأثرت على مسارات عمل الإسكوا في تنفيذ برنامج العمل. وأوضحت أن هذه الأزمات دفعت الأمانة التنفيذية إلى إضفاء قدر من المرونة على برنامج العمل لمواكبة التغيُّرات والاستجابة للاحتياجات والأولويات الطارئة وطلبات الدول الأعضاء. فقدّمت الدعم الفني وأجرت تحليلات وتقييمات جديدة حول كيفية تجاوز التحديات الناشئة في المنطقة لا سيّما المالية والضرائبية والاستثمارية. وسلّطت الضوء على التحديات التي واجهت الأمانة التنفيذية في التنسيق والتعاون مع فِرق العمل المشتركة بين الوكالات وفِرق الأمم المتحدة القُطرية التي يفوق عددها 60 منظمة. ثمّ عرضت مسارات عمل الإسكوا لمعالجة هذه التحديات، وفجوات التمويل على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، والأعمال التي قام بها مكتب تمويل التنمية في الإسكوا. وتشمل هذه الأعمال إجراء تقييمات تحليلية ونشر نتائج النماذج التجريبية التي ترصد الآثار المترتبة على تمويل المجالات ذات الأولوية للتنمية؛ وتقديم مساهمات جوهرية لعرض تحديات وفرص تمويل التنمية في المنطقة العربية؛ وتقدير تكلفة الفرصة البديلة وصياغة المنشورات والأوراق الفنية والسياساتية التي تبيّن اهتمام المنطقة العربية بتمويل التنمية في المنتديات الإقليمية والمتعدِّدة الأطراف؛ وتقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية وتنظيم مناقشات رفيعة المستوى تركّز على قضايا تمويل التنمية وتقديم الدعم لفِرق الأمم المتحدة القُطرية والمنسقين المقيمين بشأن تعزيز الأولويات المواضيعية لتمويل التنمية طبقاً للسياقات والأولويات الوطنية. وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أن جميع هذه الجهود تصبّ في عمل الإسكوا على تقديم الحلول لتعزيز تعبئة الموارد العامة الوطنية، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية ضمن السياقات الإقليمية والعالمية الصعبة.

7- وفي معرض النقاش، أعرب ممثل الأردن عن تقديره للجهود التي تبذلها الإسكوا لتنفيذ الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية لا سيّما على المستوى الوطني في الأردن في مجال تمويل التنمية وأشار إلى حاجة الأردن إلى المزيد من الأنشطة وورش العمل لبناء القدرات ومتابعة العمل في ملف تمويل التنمية.

باء- التطوّرات العالمية والإقليمية: أوجه عدم المساواة في التمويل

1- تمويل التنمية على الصعيد العالمي: القضايا الدائمة والتحديات الناشئة (البند 5 من جدول الأعمال)

8- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/4، عرضاً حول واقع التمويل العالمي وإسقاطاته على المنطقة العربية. فألقى نظرة عن كثب على نتائج قمة التنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023، والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والأعمال التحضيرية لقمة المستقبل، واجتماعات البنك الدولي، واجتماعات الربيع المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنتدى تمويل التنمية الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2013. وتوقّف عند أهم خلاصات تقريري آفاق الاقتصاد العالمي وتمويل التنمية المستدامة. ثم سلّط الضوء على مخاوف الأمم المتحدة من معدلات النموّ العالمية المتدنية، التي قد تزيد من فجوات تمويل التنمية المستدامة. وتطرّق إلى قضايا المالية العامة، مشيراً إلى أن إجراءات التقشف العشوائية تضر بالخدمات العامة والحماية الاجتماعية، ولا تؤدي بالضرورة إلى خفض أعباء خدمة المديونية، ممّا يتطلب إعادة هيكلة الديون، والنظر في إقرار استراتيجيات التمويل التنموي المتكامل. وأوضح أن مساعدات التنمية الرسمية التي تخطّت قيمتها 200 مليار دولار مُبالغٌ فيها بسبب تضمينها تكاليف استضافة اللاجئين لدى الدول المانحة، موضّحاً أن هذه المساعدات باتت تأتي في صورة قروض ميسّرة تزيد من أعباء المديونية. وأشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لا يعبّر عن مقومات المنطقة، وأن الفجوة في تمويل العمل المناخي في تزايد بسبب عدم التزام الدول بتعهداتها في كوبنهاغن بتخصيص 100 مليار سنوياً. واستعرض العقبات التي تواجه مصادر التمويل التي تضمنها الإطار العالمي لتمويل التنمية، بما فيها الموارد المحلية العامة، والتمويل الدولي الخاص، والتعاون الإنمائي الدولي، والمخاطر المرتبطة بالتمويل عبر الديون. وأوضح بأن فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة قد تخطّت حاجز 4 تريليونات دولار سنوياً.

9- وفي معرض النقاش، أشار ممثل الأردن إلى عدم المساواة في التمويل وتوزيع حقوق السحب الخاصة في الدول النامية. وأوضح ممثل الجمهورية العربية السورية أن وضع بلده معقد في ما يتعلق بتمويل التنمية بسبب الأزمات المتتالية منذ عام 2011، بما فيها الحرب، وتغيُّر المناخ، وجائحة كوفيد-19، مشيراً إلى أن المساعدات الحالية تأتي بغرض الإغاثة وليست لتمويل التنمية. ولفت إلى أن تعليق عضوية بلده في المنظمات الإقليمية والدولية سلبه حقوقاً في هذا الخصوص.

2- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية حالة تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: أبرز نتائج بطاقة الأداء (البند 6 (أ) من جدول الأعمال)

10- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/5(Part I)، عرضاً حول نتائج أحدث التقييمات الإقليمية المستمَدة من بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية التي أقرّتها اللجنة في دورتها الأولى. فاستهلت مداخلتها بالإشارة إلى أن البطاقة ترتكز إلى الإطار الإقليمي للبيانات الإحصائية بغرض تقديم

إطار تحليلي لحالة التمويل والتنمية في المنطقة عبر توفير مجموعة متّسقة من البيانات والمقاييس القابلة للمقارنة لقياس أداء الموارد المتاحة في المنطقة العربية مع مراعاة السياقات الوطنية، ورصد مَواطن القوة والضعف، وتحديد مجالات التحسين، ودعم المواقف العربية، وتتبُّع أداء المالية العامة، وتحفيز التمويل الخاص. وتطرّقت إلى المنهجية المتّبعة في إصدار التقييمات، وعرضت أبرز النتائج الإقليمية لأداء تمويل التنمية في تجارة السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الأولي على الاستثمار والاستثمارات غير المباشرة والتحويلات، وأوضحت أن مقابل كل دولار تجنيه المنطقة العربية من مصادر التمويل المختلفة، تخسر 1.1 دولار في المتوسط. واختتمت مداخلتها بعرض فيديو قصير حول أبرز التحديات التي تواجه تمويل التنمية في المنطقة العربية.

3- الموارد العامة الوطنية
(البند 6 (ب) من جدول الأعمال)

11- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً حول حالة الموارد العامة الوطنية في المنطقة العربية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/5(Part II)، ركّزت فيه على التحديات التي تواجه زيادة الإيرادات المحلية بسبب العجز المالي المستمر وأعباء سداد الديون. وأشارت إلى أن التمويل الدولي لم يدعم أهداف التنمية المستدامة بشكل كاف، مؤكدة أن فجوات التمويل تفاقمت بسبب الأزمات العالمية المتعاقبة، ممّا زاد من الاعتماد على الموارد العامة المحلية لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكدت على الدور الحاسم للموارد العامة المحلية والضرائب في تمويل التنمية المستدامة وتأثيرها على الأنماط الاقتصادية والحفاظ على السياسة المالية وتنفيذ الميزانية. واستعرضت قضايا التسرّب الضريبي وتأثير الرقمنة وحركة رأس المال، والتوترات الجيوسياسية وكوفيد-19 على تعبئة الإيرادات، وتوقّفت عند ثلاثة مجالات رئيسية: عدم كفاية الهيكل الضريبي الدولي لدعم تعبئة الموارد المحلية، والنظام المالي العالمي المعرّض للأزمات، وعدم المساواة على المستوى الوطني، مشيرة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب مواءمة السياسات المالية والنقدية لتحفيز النموّ. وشدّدت على أهمية الحماية من النشاط غير الرسمي والحد من التجاوزات الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي لدفع النموّ الاقتصادي والتغيير الهيكلي مع إبراز أهمية الضرائب التصاعدية والفعّالة لتعزيز التحوّل الهيكلي وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

12- كذلك ناقشت ممثلة الأمانة التنفيذية خلال العرض الاتجاهات العالمية والإقليمية في الموارد المحلية، وسلّطت الضوء على دور الإدارة العامة في الحفاظ على الانضباط المالي، ودعم النموّ، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. وأشارت إلى الحاجة إلى مكافحة التدفّقات المالية غير المشروعة والتجاوزات الضريبية، وتحسين مصداقية الميزانية، ومواءمة الإيرادات مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، وتصميم سياسات مالية وضريبية تهدف إلى إنشاء أنظمة ضريبية أكثر إنصافاً وفعالية. وتطرّقت إلى التحديات التي تواجه سنّ ضرائب غير متوقعة (windfall taxes)، وتأثير تقلّبات السوق على الأنشطة الاقتصادية، وتحويل الأرباح المحتملة، والتحديات التي تطرحها الإعانات الزراعية الحالية، والحاجة إلى الترشيد للحد من المخاطر الكثيفة للانبعاثات، وتشويه أسعار المواد الغذائية. واختتمت باستعراض الإمكانات الضريبية غير المستغَلة في المنطقة، وتقديم خطة عمل عربية للإصلاح الضريبي مؤلفة من 25 نقطة للوفاء بالالتزام بتحويل النُّظُم الضريبية العربية إلى نُظُم تصاعدية أكثر عدلاً وإنصافاً وكفاءة، على نحو يقلّل من فرص التمويل المهدورة المرتبطة بالتجاوزات الضريبية.

13- وفي معرض النقاش، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى المجهود الذي بذلته الإسكوا خلال الأعوام الماضية وتعاونها مع إحدى الشركات العالمية التي تدير القوائم المالية للشركات العالمية العاملة في المنطقة للحصول على قوائم حسابات هذه الشركات. وقد أظهرت تقديرات الإسكوا المستخلَصة من تحليل هذه القوائم أن المنطقة العربية تَفْقِدُ حوالي 9 مليارات دولار سنوياً نتيجة تحويل الأرباح أو التخطيط الضريبي العدواني، وأنّ معظم هذه الأرباح

تذهب إلى ملاذات آمنة خارج المنطقة العربية. كما أشار إلى أن الحوافز التي تقدّمها دول المنطقة العربية سعياً لجذب الشركات المتعدِّدة الجنسيات عبر تخفيض الأثر الضريبي عليها – مقارنة بما تطبّقه الدول الأخرى في العالم – لا يتبعها زيادة مقابلة في الاستثمار أو في فرص التوظيف. وتدل هذه التقديرات على تسرّبات في الإيرادات الضرائبية التي تقدَّر تكلفة الفرصة البديلة المترتبة عليها في المنطقة العربية بنحو 60 في المائة من مقوّمات تحصيل الضرائب الفعّالة على هذه الشركات. واختتم مداخلته بضرورة تفعيل بعض التوصيات التي سبق طرحها والتي تمّت مناقشتها خلال الدورة الثانية للجنة وخلال الاجتماع الذي انعقد في بيروت بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وضرورة تشكيل مجلس للتمويل والعدالة الضريبية كمحفل يمهّد للاتفاق على أولويات الدول العربية تمهيداً لطرحها ومناقشتها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين.

14- وسأل ممثل الأردن عن التناقض في ما يخص الحوافز الضريبية حيث أن الأردن يمنح الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت ممثلة السودان إلى برنامج الإصلاح الضريبي في السودان من خلال نظام الفوترة الإلكترونية لتتبُّع السلع من الشركة للمستهلك، وذلك لتحديد الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة كشركات النفط. وأكد ممثل السودان على أهمية نظام الشراء والتعاقد باعتباره أحد الآليات الرامية إلى تخفيف هدر الأموال وتحسين الشفافية والمنافسة بين الشركات.

15- وفي معرض الرد، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ الأردن يمنح الشركات المتعدِّدة الجنسيات أشكالاً مختلفة من الحوافز الاستثمارية والإعفاءات الضريبية التي تُحتسب أو تندرج بطبيعة الحال ضمن النفقات الضريبية تنطوي على كلفة لا يجري تقديرها بصورة مسبقة بالضرورة. وشدّد على ضرورة ترشيد وتقدير الحوافز، ولا سيّما أنّ بعض الدول تمنح الحوافز للشركات عن طريق القوانين الضريبية، وأخرى عن طريق الاستثمار، وأخرى عن طريق وزارات مختلفة. ودعا إلى تقييم حجم عوائد الاستثمار ودراسة ما إذا ترتب على هذه الحوافز زيادة في الأرباح المُعاد استثمارها في المنطقة او استتبعتها زيادة في تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادة في معدلات التوظيف. وتطرّق إلى تداعيات قرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين بفرض ضريبة بنسبة 15 في المائة على الشركات المتعدِّدة الجنسيات في المنطقة العربية. ورداً على ممثل السودان، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن إصلاح الضرائب هو مسألة متكاملة إذ يتمّ إصلاح الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب على الشركات والضرائب القطعية على المنتجات التي يتمّ استهلاكها والضريبة على القيمة المضافة بشكل متواز لتفادي التسرّبات. ودعا إلى النظر في مقترح فرض ضريبة فعلية نسبتها 25 في المائة على الشركات المتعدِّدة الجنسيات، وذلك ضمن إصلاح النظام الضريبي الذي تدفع به الدول النامية.

16- وأشاد ممثل لبنان بالعرض المقدّم الذي يشرح المشاكل العالمية والعربية مشيراً إلى أن الضرائب والرسوم هي المصدر الوحيد لتمويل الموازنة العامة في لبنان. وتطرّق إلى الصعوبات التي يواجهها البلد نتيجة الأزمات المتعاقبة وتعدّد أسعار الصرف التي أدّت إلى انخفاض الإيرادات المالية إلى 6 في المائة من الناتج المحلي في عام 2022. واستفسر عن تطبيق ضريبة المكاسب غير المتوقعة (windfall tax) في الدول العربية، ونتائجها، والإيرادات المتأتية منها، مشيراً إلى أن الأرباح التي حُقّقت جراء الاختلاف في سعر الصرف بين البنك المركزي والأسواق غير الشرعية بلغت حوالي 25 في المائة، مقترِحاً فرض ضريبة على الأرباح الناتجة عن التقلّبات في سعر الصرف.

17- وأشاد ممثل المغرب بالتقرير وبالعرض المقدّم، وأشار إلى أن المغرب يقوم بإعداد تقرير لتقدير حجم "النفقات الضريبية" بشكل سنوي يشمل تقييم الحوافز الضريبية في جميع القطاعات، وذلك باعتماد منهجية تجمع بين الإطار العام للضريبة العادية والحوافز المقدّمة. والنقاش جارٍ بشأن الحوافز الضريبية وما إذا كان يجب منحها مباشرة على شكل حوافز أو على شكل مساعدات مباشرة للمستثمرين. وأشارت ممثلة السودان إلى أن

ضريبة الدخل الفردي تخصم إلكترونياً في بلدها، وعند بلوغ سنّ التقاعد يعفى الأفراد من الضريبة. وأوضحت أنّ ضريبة القيمة المضافة تُضاف على السلع وأنّ الشركات الخاصة تُمنَح اعفاءات ضريبية وجمركية مدة 5 سنوات وبعدها تدعم الخزينة بعائدات أعلى في حين لا تتعدى الضريبة على الشركات العامة حوالي 17 في المائة.

18- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية توفّر نماذج لتطبيق ضرائب المكاسب غير المتوقعة في بعض الدول ضمن قوانين الموازنة، حيث يُخصّص قسم من العائدات النفطية فوق سعر التوازن المالي في صندوق سيادي، أو يتمّ استقطاع عدد معيّن من براميل البترول فوق السعر العادي. وبالنسبة لمسألة الحوافز الضريبية، أشار إلى دراسة البنك الدولي مع وزارة المالية في المغرب التي قدَّرت هذه الحوافز بين 2-3 في المائة من الناتج المحلي بالنسبة لحجم الحوافز المقدّرة في وقت الدراسة. وأضاف أنه من الصعب تقدير مردود الحوافز في المغرب، وذلك بسبب اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي تمنح البلد مزايا خاصة في توريد الخدمات، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يصعب بموجبها تقدير تأثير حوافز الاستثمار، إذ يتطلب ذلك تحليل مفصّل على مستوى الدولة. وأوضح أنه من خلال مجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات (iBIT)، تستطيع الإسكوا أن تقدّر ما إذا كانت مخصّصات الموازنة على مدار السنوات هي الأسلوب الأمثل لتوزيع الموارد على مختلف خطوط التمويل التفصيلية. فالضرائب لا تقتصر على ضريبة الدخل الفردي التي تستقطَع بالأساس من المنبع على دخل الموظفين الحكوميين، والعديد من فئات المهنيين لا تزال تندرج ضمن القطاعات غير الرسمية التي لا يتمّ بالضرورة سداد العبء الضريبي المستحق عليها، كالأطباء والمحاميين وغيرهم.

19- وعقّب ممثل الجمهورية العربية السورية على الضرائب على الأنشطة الاقتصادية عبر الإنترنت. وهي تندرج ضمن اقتصاد الظل، على غرار أنشطة الوساطة العقارية، الذي لا يصرّح عن نشاطه الاقتصادي. وتطرّق خلال مداخلته إلى التفاوت في الهياكل الاقتصادية بين الدول العربية والدول المتقدّمة التي ليست بحاجة لتقديم الحوافز لتشجيع الاستثمارات، في حين أن الدول العربية لا تملك البدائل لهذه الحوافز.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر
(البند 6 (ج) من جدول الأعمال)

20- استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/5(Part III)، الاتجاهات العالمية والإقليمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، والإصلاحات التي تقوم بها البلدان العربية لتحسين مناخ الاستثمار، والآثار الناجمة عن هذه الإصلاحات. فقدّمت لمحة شاملة عن حال الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والإقليمي، مشيرة إلى أن الإصلاحات التنظيمية قبل عام 2015 لم تكن كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية. وشدّدت على الحاجة إلى سياسات حكومية طويلة الأجل، وعلى أهمية تخفيف المخاطر وتعديل حوكمة الشركات لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وحدّدت المجالات الرئيسية الثلاثة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الجاذبية والاستقرار والحد من المخاطر والوصول إلى الأسواق. وعلى المستوى الإقليمي، قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية تحليلاً للأنماط الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط، مشيرة إلى أن المنطقة العربية، رغم الإصلاحات الإيجابية، لا تستغل إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل. واختتمت العرض بمجموعة من التوصيات الموجَّهة إلى الدول العربية لتحسين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وفعاليته من أجل النهوض بنتائج أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الحاجة إلى ربط سياسات ترويج الاستثمار بالخصائص والأولويات الوطنية لكل بلد على حدة، ومواءمة سياسات الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، وتحسين الحوكمة وأدوار الاستثمار العام والخاص.

21- وأعرب ممثل لبنان عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية للإسكوا، وأشار إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قائم على ثلاث ركائز هي الثقة والاصلاحات والحوافز. وعرض باختصار تجربة لبنان مع صندوق النقد الدولي، مشيراً إلى التفاهمات التي تمّ التوصل إليها على المستوى الفني (staff-level agreement) والتي تتطلب إصلاحات قانونية وضريبية. وسأل عن تجربة مصر في هذا الصدد، وتأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن الهدف من الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي هو تعزيز مصداقية الدول التي توقِّع على مثل هذه الترتيبات مع الصندوق من أجل جذب الاستثمارات. وتوقّف عند أهمية تصنيف تسهيل المعاملات والإجراءات للمستثمرين في المنطقة العربية لإنجاز المعاملات الإدارية، حيث أن لبنان يحتل المرتبة 142 في هذا المجال.

22- وسأل ممثل موريتانيا عن توفّر توصيات تتعلق بالاستثمار والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام خصوصاً في ما يتعلق بالحوافز غير المباشرة. وفي معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الاستثمار العام غير كاف لتلبية المتطلبات المتزايدة لتمويل التنمية أو حتى للحماية الاجتماعية. ولكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تختلف بين دولة وأخرى، وذلك وفقاً لتجارب الدول المتقدّمة. وأشار إلى البيان المناهض للشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر عمّا لا يقل عن 500 منظمة، بناءً على دراسة تجارب الدول المتقدّمة خلال 20 عاماً. وشدّد على أن مردود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتحقّق فقط عند توفّر البيئة الملائمة والحوكمة المصاحبة لاكتمال التشريعات اللازمة، ولا سيّما في مجالات الإنفاذ والعدالة وضبط الأسواق وقوانين الإفلاس والسيولة والضمانات. وأوضح أن الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر مغلوطة بسبب حساب أرباح الشركات الأجنبية المعاد استثمارها محلياً كجزء من تدفُّقات الاستثمار، مع أنها لا تقترن بتدفُّق رؤوس الأموال عبر الحدود، وحساب القروض التي تحصل عليها الشركات المتعدِّدة الجنسيات من المصارف المحلية كاستثمار أجنبي. وأكّد أن جميع المنظمات ليس لديها أرقام محدّدة بتدفُّقات المال العابرة للحدود الإضافية الجديدة لتقييمه، وهذا أحد أوجه القصور المطلوب التعامل معها على المستوى الدولي.

23- وأشار ممثل الأردن إلى تجربة الأردن في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الدولة ملتزمة برصد مبالغ في الموازنة تخوّفاً من فشل بعض المشاريع. فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الموارد الإضافية الجديدة التي تتحقّق تُسجَّل في ميزان المدفوعات، أما الأرباح المحلية لعائدات الشركات، فتسجَّل في حساب الدخل الأولي. ويصعب على الحكومات رصد مصادر أموال الشركات، وهي تُعتبر تسرّبات مالية، مشيراً إلى أهمية معالجة الموضوع على مستوى المنطقة العربية.

24- وفي معرض النقاش، أشار ممثل الأردن إلى أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي يمنح ثقة للجهات المقرِضة للحصول على قيود ميسّرة، لكنه لا يؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر. وعقَّب ممثل الجمهورية العربية السورية على ضرورة توفّر العوامل التنظيمية والتأسيسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعظيم الاستفادة من الشراكات المتصلة ببيئة الاستثمار. وأشار ممثل المغرب إلى أن عدم توفّر التمويل لا ينبغي أن يكون السبب الوحيد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، داعياً إلى إجراء دراسة للأثر والقيمة المضافة في كل بلد مبيّناً الحاجة إلى المساعدة الفنية وتبادل الخبرات. وفي معرض الرد، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى الاتفاق العالمي الذي تسعى إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحد الأدنى للضرائب الفعلية على الشركات المتعدِّدة الجنسيات. فإذا سعت الدول النامية ولا سيّما العربية منها إلى فرض ضريبة أقل من هذا الحد الأدنى، يحوَّل فارق الأرباح غير الخاضعة لهذه النسبة إلى الدول الأم التي تتبعها هذه الشركات، فتفقد الدول العربية الولاية الضريبية على تلك الأرباح التي جُنيت في المقام الأول من اقتصاداتها الوطنية. وتطرّق إلى المسارات التي تعمل عليها دول أمريكا اللاتينية واتفاقية التعاون الضريبي للأمم المتحدة كنظير لما تطرحه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإلى الضريبة الفعّالة المؤهلة التي تطبقها بعض الدول بحسب ما يناسبها. وبالنسبة إلى الشراكة بين

القطاعين العام والخاص، أشار إلى وجوب التحسب من احتمال تحولها إلى مديونية تقع على عاتق الحكومات إذا لم تتوافر النُّظُم التشريعية والمالية والحوكمة المطلوبة لإنفاذها، بما يضمن المساءلة وعدالة توزيع الأرباح مقابل المنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها.

5- التمويل الدولي الخاص: التحويلات
(البند 6 (د) من جدول الأعمال)

25- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/5(Part IV)، عرضاً حول التمويل الدولي الخاص: التحويلات ودورها كمصدر للنقد الأجنبي وتأثيرها على الاقتصاد الكلي وأنماط الإنتاج والاستهلاك. واستعرضت حجم تدفُّقات التحويلات إلى المنطقة العربية ومنها، باعتبارها مصدراً مهمّاً للتمويل الخاص بسبب استقرارها النسبي. وأوضحت أن 75 في المائة من التحويلات تُستخدم للاستهلاك الأسري لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والصحة والإسكان، ويعتمد شخص واحد من كل 10 أشخاص في المنطقة على التحويلات لتلبية احتياجاته الأساسية. وأشارت إلى أنّ التحويلات إلى المنطقة العربية تجاوزت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقّتها الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بثلاثة أضعاف خلال عام 2022، وأن حجم التحويلات الخارجة من المنطقة العربية بلغ ما يُقارب 16 في المائة من حجم التحويلات العالمية. وبيّنت أنّ مقابل كل دولار من التحويلات التي تلقّتها المنطقة العربية، أعادت 2.82 دولار إلى مناطق أخرى. وتطرّقت إلى كلفة التحويلات الجارية التي تفاوتت بشكل كبير حسب ممرات الدفع بين البلدان وأنواع مقدِّمي الخدمات، إذ لا يزال متوسط الكلفة يبلغ ضعف الهدف المحدد في أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن المصارف هي القنوات الأغلى، إذ بلغ متوسط كلفة التحويل عبر المصارف 11 في المائة في عام 2022، مقارنة بـ 3.56 في المائة للتحويلات الهاتفية، مركزةً على الآثار السلبية لكلفة التحويلات المرتفعة على النموّ الاقتصادي، والتحديات التي تنطوي عليها مثل ضعف البيئة التنافسية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا ونُظُم الدفع والتسوية الداعمة والمتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال، مع الإشارة إلى أنّ خفض التكاليف يُمكن أن يزيد من المدخرات ويعزّز التدفُّقات عبر القنوات الرسمية. واختتمت مداخلتها بتوصيات لإنشاء أدوات استثمارية لتحفيز التحويلات، وترشيد الحواجز التنظيمية، وتعزيز النُّظُم المالية الرقمية، والإرتقاء بالشمول المالي، ومراجعة أُطُر السياسات الخاصة بنُظُم الدفع، بما يتماشى مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

6- التعاون الإنمائي الدولي
(البند 6 (هـ) من جدول الأعمال)

26- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/5(Part V)، تقييماً لتمويل التنمية الدولية في أعقاب تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا والأزمات اللاحقة في الغذاء والوقود والمناخ، مشيراً إلى موجة جديدة من تراكم الديون التي تفاقِم أزمة التمويل في المنطقة العربية. وأوضح أن المساعدات الإنمائية ارتفعت بنسبة 11.4 في المائة في عام 2022، لكنها لا تزال دون نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي التي حدّدتها الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن تكلفة استضافة اللاجئين في البلدان المانحة تمثل 14.3 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية، وأن تخصيص معظم المساعدات للاجئي أوكرانيا إنما هو على حساب دول أخرى. وأشار إلى أن المساعدات الإنمائية المقدّمة إلى 16 دولة عربية بلغت حوالي 48 مليار دولار، تركّزت 72 في المائة منها على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وأن الفجوة بين الالتزامات والمدفوعات للدول العربية في الفترة 2011-2021 بلغت 14 مليار دولار. وفي قضية تمويل العمل المناخي، أوضح أن التعهدات بقيمة 100 مليار دولار سنوياً للدول النامية لا تسد الفجوة السنوية البالغة 1 تريليون دولار، مؤكّداً على ضرورة فصل تمويل العمل

المناخي عن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى خارج المنطقة، إضافة إلى فصل التمويل البالغ 1.22 دولار من كل دولار، الذي تعهدت به الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية . ثمّ قدّم مجموعة من التوصيات شملت الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية، وتقديم المِنح بدلاً من القروض للبلدان المعرّضة للتأثّر بتغيُّر المناخ، وتوفير تمويل العمل المناخي من مصادر جديدة. واختتم بالتأكيد على أهمية أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة لمساعدة الدول النامية على استخدام موارد التعاون الإنمائي بشكل أمثل لدعم أولوياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

27- ورحبت ممثلة مصر بالمشاركين في الدورة، ونوّهت بالعروض المقدّمة والتوصيات المعروضة بناءً على البيانات والدراسات التي أعدّتها الإسكوا. وسألت عن المنهجية التي يتمّ الاعتماد عليها في التوصيف، وكيفية التعامل مع التنوّع في بلدان المنطقة العربية في كيفية الحصول على الإحصاءات وتجميعها وتحديد أوزانها وذلك للاستناد إلى المقارنات في رسم السياسات. وبالنسبة للتوصيات، سألت عن كيفية الربط بين التحليل الذي يتمّ عرضه لاستنتاج توصيات مبنية على أدلّة، وتوزيع التوصيات بناءً على أُطُر زمنية قصيرة المدى لتحديد الإنجازات سريعة الأثر، والتوصيات التي ينبغي العمل عليها في المدى الطويل. ولفتت إلى ضرورة مراعاة الاختلاف بين الدول مع أهمية توزيع الأدوار بين مختلف أصحاب المصلحة. وبالنسبة لتجارب الدول، سألت حول إمكانية إجراء الإسكوا تحليلاً لتقييم أثر تجارب ومبادرات الدول المختلفة لتعظيم الاستفادة من تبادل المعرفة والخبرات.

28- وعقّب ممثل المملكة المغربية على التوصيات التي خلُصت إليها الوثيقة، لافتاً إلى ضرورة أن تكون ذات نظرة شمولية. فارتفاع الدين في الدول العربية يستلزم البحث عن آلية تمويل بديلة كرأس مال لاستثمار وتطوير القطاع الخاص وعدم الاكتفاء بالقروض والمِنَح. ورأى ممثل السودان أن الصراعات والنزاعات في المنطقة تؤثر بشكل سلبي على التنمية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. وأشار إلى ضرورة إيجاد آليات مبتكرة لتعبئة التمويل لمختلف القطاعات خصوصاً في الدول التي تعاني من نزاعات، مثل توجيه الصناديق السيادية لأغراض تنموية. وأبدى ممثل الجمهورية العربية السورية اتفاقه مع ممثلة مصر في ما يتعلق بالمؤشرات حول حجم المساعدات أو التحويلات، وأيّد السياق العام للتوصيات في ما يتعلق بالتوجُّه نحو المساعدات الإنمائية بدلاً من المساعدات الإغاثية، مشيراً إلى أن معظم المساعدات لبلده ذات طابع إغاثي يتعلق بظروف الحرب والزلزال، وإلى توقف برنامج العمل الغذائي عن تقديم المعونة الإغاثية البالغة 40 في المائة.

29- وفي معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تصدر ورقة سياساتية تقدّم خلاصة تحليلات مبنية على أدلّة، وتوصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، لكنها لا تتناول تفاصيل الإحصاءات وطريقة عرضها وتجميعها، مؤكّداً أن اللجنة ستنظر في إضافة بعض التوضيحات في الحواشي. وأكد على أهمية ربط البيانات بالتوصيات لاتخاذ خطوات قابلة للتنفيذ في ظل الاختلاف في الأولويات الوطنية في المنطقة، مشيراً إلى أن أُطُر التمويل الوطنية توجّه الإجراءات قصيرة الأمد وفق الاستراتيجيات الوطنية التي تُحدّد أصحاب المصلحة المعنيّين وأدوارهم. ففي حالة مصر، أظهرت التحليلات أن التحويلات تزيد عندما يزيد النموّ الاقتصادي، وهو عكس ما يحصل في الجمهورية العربية السورية والأردن. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى إمكانية تحسين بطاقة الأداء بإضافة مؤشرات رئيسية تُساعد في قياس أداء التمويل العربي مع استبعاد المؤشرات الدولية لتجنّب المقارنة غير العادلة بين دول المنطقة ودول أخرى. ورداً على تعليقات المغرب والسودان بشأن تنفيذ التوصيات، أوضح أن التوصيات تُطرح على الدول الأعضاء بناءً على التحليلات التي تُجرى وتحدَّث دورياً، وأن التوافق بين الدول الأعضاء يُحدّد كيفية التعامل معها. وفي ما يتعلق بإعادة الإعمار والنزاعات، أوضح أن المجتمع الدولي أدرج موضوع الإعمار في أجندة تمويل التنمية، وأنّ المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يتيح فرصة لإعادة التمييز بين متطلبات تمويل التنمية البشرية والمادية، وإعادة الإعمار. وشدّد في ختام مداخلته على ضرورة أن تناقش الدول الأعضاء هذه القضايا وتطرحها خلال الفعاليات الدولية.

جيم- ورشة عمل أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة: تجارب من عدة بلدان

30- افتتح ممثل الأمانة التنفيذية ورشة العمل، وقدّم لمحة سريعة عن الأدوات التي طوّرتها الإسكوا لحساب وتقدير كلفة أهداف التنمية المستدامة، وذلك استجابةً لطلب اللجنة في دورتها الثانية التي عُقدت في القاهرة في عام 2021. وأشار إلى مشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (DESA) في تمويل هذا المشروع، وإلى إعداد الأدوات لعدة دول أعضاء. ولكل أداة من هذه الادوات خاصية معيّنة تهدف إلى إجابة صانع القرار على سؤال معيّن. وأوضح أنّ عدد استراتيجيات التنمية المستدامة والخطط القطاعية في الدول العربية يفوق 425، لكنها تفتقر إلى استراتيجيات تمويل تحدّد مصادر أو طرق تمويلها وفق آجال محدّدة. وأوضح أن الأدوات تتناول تقدير كلفة تحقيق أهداف التنمية الوطنية، واستشراف آفاق ومقوّمات التمويل المتاحة من المصادر المختلفة، وأنّ بعضها يرتكز إلى الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط الإنفاق وتأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادية والقطاعية.

1- الإطار العربي لتقدير كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
(البند 7 من جدول الأعمال)

31- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/6، الإطار العربي لتقدير كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تناول العرض الأُسس المنطقية والنُّهُج والأساليب والعمليات والأدوات المستخدَمة لتقدير تكاليف تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية العربية للتنمية المستدامة، وخطط التنمية القطاعية، وأُطُر الاقتصاد الكلي. وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على عدم الإجماع على منهجية واحدة لتقييم فجوات التمويل. ومع ذلك، يعتمد إطار الإسكوا على مراجعة أكثر من 175 منهجية وضعتها المؤسسات الراعية لأهداف التنمية المستدامة، وعلى دراسة الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتحديد أبرز الأولويات الوطنية واستخدام التقديرات الوطنية والدولية. وأوضح أن الإسكوا تستند إلى الحسابات الدولية الصادرة عن وكالات التعاون الدولي، ومنجهيات تحديد التكلفة للوكالات المتخصّصة ومراكز البحث. واستعرض الظروف التي دفعت إلى استحداث أداة ديناميكية وتفاعلية لتقدير تكلفة تنفيذ الأولويات الوطنية وفجواتها المالية، مبيّناً أن الأدوات التفاعلية التي طوّرتها الإسكوا تعتمد على قياس تكلفة الأولويات الوطنية وفقاً للاستراتيجيات الوطنية القائمة وتلك التي يمكن تطويرها في المستقبل مع إمكانية تحديثها بناءً على إحصاءات ومنهجيات جديدة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

32- ثم استعرض ممثل الأمانة التنفيذية عدداً من الأدوات التي طوّرتها الإسكوا والتي نالت تقدير الأمين العام للأمم المتحدة، ولا سيّما أداة تقدير الكلفة المرتبطة بتحقيق الأولويات الوطنية وحساب المكاسب الناتجة عن الترابط بين الأولويات واستشراف مصادر وحجم تمويلها، بالإضافة إلى حساب فجوات التمويل. وتوقّف عند أداة ربط الميزانية بالأولويات الوطنية التي تهدف إلى رصد تأثير أوجه الإنفاق على أهداف التنمية المستدامة وضمان كفاءة توجيهها.

2- عرض الممارسات والسياسات والتقدّم المُحرَز في البلدان: عروض الدول الأعضاء
(البند 8 من جدول الأعمال)

(أ) تجربة الصومال – رحلة الصومال نحو إلغاء الديون: الدروس المستفادة

33- استعرض ممثل الصومال تجربة بلده في إلغاء الديون ضمن مبادرة HIPC، والتحديات الاقتصادية التي سبقت المشاركة، مثل تفاقم الديون وعدم الاستقرار السياسي. وشرح الخطوات المتخذة لتحقيق الإعفاء من الديون،

مشدّداً على أهمية الحوكمة القوية والتعاون الدولي، وعلى أبرز الفوائد الناتجة عن الإعفاء، مثل تحفيز النموّ الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة. وأشار إلى مشاركة دول أعضاء في الإسكوا مثل اليمن وموريتانيا وجيبوتي في المبادرة، وأوصى بتعزيز التعاون الإقليمي والالتزام بالممارسات المستدامة وتحسين آليات الرصد الإقليمية.

(ب) تجربة مصر في تمويل التنمية

34- تناولت ممثلة مصر تجربة بلدها في تمويل التنمية، معتبرةً أن التمويل يُشكّل تحدياً كبيراً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما أنّ فجوة التمويل تُقدّر بنحو 4.2 تريليون دولار سنوياً. واستعرضت التقارير الطوعية لمصر لعامي 2018 و2021، وحالة تمويل التنمية في رؤية مصر 2030 المحدّثة، وجهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تحديد التدفُّقات التمويلية المطلوبة وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وأشارت إلى تقرير تمويل التنمية المستدامة الذي أُطلق في عام 2022، وإلى إنشاء مجموعة عمل لتمويل التنمية تعمل على تقدير الفجوات ووضع السياسات واقتراح آليات تنفيذية. واستعرضت التقدّم المُحرَز في المشروع المشترك لاستراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة وربط التدفُّقات المالية بالخطة الاستثمارية ومبادرة "حياة كريمة". وأكّدت على أهمية الحوار بين أصحاب المصلحة وتطويع منهجيات تحديد الكلفة بما يتناسب مع السياقات الوطنية، وأوصت بتوحيد الموقف العربي لتعزيز المصالح المشتركة في مواجهة تحديات التمويل خلال قمة المستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

(ج) تجربة الأردن

35- أشار ممثل الأردن في مداخلته إلى أن التحديات الاقتصادية هي من أبرز العوائق التي تواجه الأردن والتي تفاقمت نتيجة الظروف الاقتصادية الخارجية. ويواجه الأردن صعوبات متعدِّدة ناجمة عن التغيُّر المناخي، ينبغي توفير التمويل اللازم لمواجهتها وتخفيف آثارها. وأشار ألى أن الحكومة الأردنية أطلقت رؤية اقتصادية للفترة 2022-2033، تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني وتحفيز الاستثمار والنموّ الاقتصادي وأرفقتها ببرنامج تنفيذي للفترة 2023-2025. وأكّد على الأهمية التي يوليها الأردن لإطار التمويل المتكامل بهدف حشد وتوسيع الحيّز المالي وتنويع مصادر تعبئة الموارد من مختلف مصادر تمويل التنمية لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجيات التنمية. ثم تناول الأنشطة التي نُفّذت في إطار الإعداد لإطار التمويل المتكامل واستراتيجية تمويل التنمية، والتي تحدّد أولويات ومجالات التمويل لتحقيق الأهداف المرجوة.

(د) تجربة عُمان

36- قدّم ممثل عُمان عرضاً تطرّق فيه إلى الخطط والمبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه السلطنة. وأشار إلى خطة التنمية الخمسية العاشرة الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، التي تتضمن أربعة محاور رئيسية هي الإنسان والمجتمع والاقتصاد والتنمية والبيئة والحوكمة والأداء المؤسسي. وأوضح أن الإطار المالي يركّز على تحقيق التوازن المالي وزيادة الإيرادات الحكومية من مصادر غير نفطية، ولا سيّما أن انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 أدّى إلى عجز كبير في الميزانية وإلى زيادة الدين العام. ثم استعرض مبادرات التمويل التي أُطلقت مثل صندوق المستقبل، وصندوق الحماية الاجتماعية لتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى إطار التمويل السيادي المستدام، مثل السندات الخضراء والاجتماعية. وأوضح أنّ عُمان تسعى إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مساهمات القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف التنموية مشيراً إلى إعداد ومراجعة مشاريع لتحقيق أهداف التنمية البيئية والاجتماعية وتوفير البيانات المطلوبة.

37- وفي معرض النقاش، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى التوافق في الرؤى حول مشكلة عجز التمويل المحلي عن تلبية طلبات التنمية المستدامة. وأكّد أن حل مشكلة المديونية في الدول العربية لا يقتصر على استبدال الدين أو زيادة الضرائب أو القضاء على التدفُّقات المالية غير المشروعة فحسب، إنما يستلزم نَهجاً متكاملاً. ودعا إلى تطوير الموقف العربي وتحديد القضايا التي يُمكن طرحها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

دال- تحديات تمويل التنمية

1- التدفُّقات المالية غير المشروعة: القضاء على جائحة من نوع آخر (البند 9 من جدول الأعمال)

38- عرضت الأمانة التنفيذية فيديو حول التدفُّقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على الاقتصاد الكلي باعتبارها مصدراً خفياً لاستنزاف الموارد المتاحة لتمويل التنمية. وتناول العرض نتائج التحليلات التي أجرتها الإسكوا بشأن المنطقة العربية والتي تُقدّر خسارتها حوالي نصف تريليون دولار بين عامي 2008 و2015 بسبب التلاعب بالفواتير والعقود التجارية لمختلف الفئات السلعية. وخَلُصَ العرض إلى أن القضاء على هذه التدفُّقات يوفّر للمنطقة ما بين 60 و77 مليار دولار سنوياً وهي بمثابة تكلفة الفرصة البديلة للموارد المتسربة التي كان يُمكن توجيهها لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

39- وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/7، عرضاً حول التدفُّقات المالية غير المشروعة وديناميكية هذه التدفُّقات في المنطقة العربية ووضعها في ما يتعلق بالاتجاهات العالمية. فأشارت إلى عدم الاتفاق حتى الآن على تعريف للتدفُّقات المالية غير المشروعة، وعلى أفضل منهجية لتقدير هذه التدفُّقات، وتوقفت عند التعريف الإحصائي لقياس التدفُّقات المالية غير المشروعة حسب الإطار الذي أقرّته المنظمتان الراعيتان لمؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبيّنت التأثير السلبي لهذه التدفُّقات على التنمية المستدامة من خلال تقويض الاستقرار الاقتصادي، والتهرّب الضريبي، وخنق التجارة، وتقليص الحيّز المالي، وزيادة الديون، واتساع فجوات عدم المساواة.

40- ثم استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية التقديرات العالمية للتدفُّقات المالية غير المشروعة، فأشارت إلى خسارة المنطقة العربية ما بين 60.3 و77.5 مليار دولار سنوياً بسبب التلاعب بالفواتير التجارية، وحوالي 8.6 مليار دولار سنوياً بسبب التجاوزات الضريبية للشركات المتعدّدة الجنسيات في المنطقة. وأوضحت أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون قناة للتدفُّقات المالية غير المشروعة بما في ذلك استخدام رؤوس الأموال في المضاربة في اتجاهين، والتهرّب الضريبي، وتجنّب الضرائب، وغسل الأموال، بحيث لا تأخذ الإحصاءات الرسمية في الاعتبار في كثير من الأحيان الاستثمارات في البلدان المتلقية. وبيّنت أن التدفُّقات المالية غير المباشرة القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية وخلق فقاعات استثمار مصطنعة، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، والأزمات المالية، وتشويه مناخ الاستثمار، وإعاقة التنمية الاقتصادية الحقيقية. أما الملاذات الضريبية، فتسهّل هذه الممارسات من خلال تقديم معدلات ضريبية منخفضة أو معدومة أو إتاحة السرية المالية، ما يُعقد إمكانية تتبُّع الأموال والملكية. وأوضحت أن النتائج الأولية للتقييم التجريبي الذي تُعِدُّه الإسكوا للتدفُّقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تُظهر ارتباطاً إيجابياً بين الاستثمار الأجنبي المباشر والملاذات الضريبية، وارتباطاً سلبياً بالحقوق الضريبية للدول العربية، في دلالة على أن جزءاً كبيراً من الاستثمار يهدف إلى استغلال المزايا الضريبية بدلاً من المساهمة في الأنشطة الاقتصادية. وأشارت إلى المخاطر التي تواجه المناطق الاقتصادية الخاصة في المنطقة العربية، بسبب المعاملات الضريبية التفضيلية واللوائح المرنة التي قد لا تكون كافية لتحقيق آثار إيجابية مباشرة، ما يطرح إمكانية تحوّلها

إلى أنشطة غير مشروعة على غرار التهريب والاحتيال في ضريبة القيمة المضافة والتهرّب الضريبي وتأسيس شركات وهمية. وتطرّقت في ختام عرضها إلى أهمية المكونات المعتمَدة خلال المؤتمر الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية كمحاور رئيسية لخارطة الطريق العربية للقضاء على التدفُّقات المالية غير المشروعة.

2- خيارات السياسات العربية وفرص التمويل في ظل نظام ضريبي عالمي جديد
(البند 10 من جدول الأعمال)

41- بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/8، عرضت الأمانة التنفيذية للإسكوا شريط فيديو، تناول الاسئلة التي تجيب عليها دراسة الإسكوا الثلاثية الأبعاد لتأثير النُّظُم الضريبية على تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الشركات المتعدِّدة الجنسيات في سياق نظام عالمي جديد. وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً حول خيارات السياسات العربية وفرص التمويل في هذا النظام الجديد، تناولت فيه نتائج التقييمات الإقليمية للإسكوا لحالة النُّظُم الضريبية العربية. وأشارت في مداخلتها إلى الإصلاحات الضرورية التي تشكّل جزءاً من خارطة طريق عربية لمعالجة التهرّب الضريبي والتجاوزات الضريبية، ولمواجهة النظام الضريبي العالمي الجديد. وقد كشفت دراسة الإسكوا أن معدلات الضرائب الفعلية المفروضة على الشركات الأجنبية في الدول العربية لا تتناسب مع الإيرادات التي تجنيها منها، وأن معدلات ضريبة الدخل على الشركات في المنطقة العربية لا تتوافق مع متوسط معدلات الضرائب الفعلية المرتفعة. وأشارت إلى فقدان حوالي 50 مليار دولار من عائدات الضرائب بسبب المنافسة الضريبية الضارة بين عامي 1980 و2020. وأوضحت أن المنطقة تخسر حوالي 1.5 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج مقابل كل دولار من التدفُّقات الواردة، ممّا يستدعي ترشيد الحوافز الضريبية، والحد من تحويل الأرباح والتجاوزات الضريبية للشركات. واستعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية التحديات التي تواجه الدول العربية، مشيرةً إلى أن المنطقة تفقد حوالي 40 في المائة من إيرادات ضريبة الدخل بسبب الحوافز والخصومات الضريبية المفرطة، وحوالي 9 مليارات دولار سنوياً بسبب المخالفات الضريبية للشركات. وفي المقابل، عرضت الفرص المتاحة للمنطقة العربية والمكاسب التي يمكن أن تجنيها موضّحة أن تطبيق معدل ضريبي فعلي بنسبة 15 في المائة يمكن أن يحقّق إيرادات ضريبية إضافية بنسبة 38 في المائة، وأن يزيد من إيرادات ضريبة دخل الشركات بنسبة 50 في المائة. وقدّمت عدداً من التوصيات للدول العربية لترشيد الحوافز الضريبية، والحد من التجاوزات الضريبية، ووضع توجيهات لتنسيق وتعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الضريبية، وتحسين جودة المؤسسات ورأس المال البشري.

42- وأكّد ممثل موريتانيا أهمية التعاون بين البلدان العربية لتبادل الخبرات في قضية التهرّب الضريبي بسبب عدم توفّر القدرات الكافية، إذ تمارس الشركات المتعدِّدة الجنسيات التهرّب الضريبي المنظَّم. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن دراسة اللجنة استندت إلى إحصاءات حقيقية لحجم الموارد المهدورة والأوعية الضريبية المتآكلة حتى عام 2021، مشيراً إلى أن هذه الأرقام لا تصدر سنوياً ولا تكون متوفرة حين تُفرض هذه الضرائب. كما أشار إلى أنّ بلداناً أخرى إلى جانب موريتانيا تعاني من مشاكل الإنفاذ والامتثال والتتبُّع وكيفية حساب التسعير التحويلي والضريبة. وأوصى بتشكيل مجموعات عمل لمناقشة النماذج الدولية المطروحة المتعلقة بالضرائب.

3- مواجهة التحديات التي تطرحها الديون وتحديد مسارات للسياسات العامة
(البند 11 من جدول الأعمال)

43- عرض ممثل الأمانة التنفيذية مبادرة الإسكوا لتطوير استراتيجيات تحسين الديون التي طرحتها الأمانة التنفيذية للتصدي لتحديات الديون العامة في المنطقة العربية. وأشار إلى أن الدين العام في المنطقة العربية بلغ مستوى تاريخي في الارتفاع قدره 1.6 تريليون دولار. وقد فاق الدين 90 في المائة من الناتج المحلي في بعض

البلدان العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مشيراً إلى أن خدمة الدين تستهلك جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة، وتحد من الموارد المتاحة للاستثمار في الخدمات الأساسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتفاقم تحديات الديون بسبب القضايا الهيكلية والنظامية. واقتُرحت خيارات مختلفة لتطوير استراتيجيات تحسين الديون، منها تقليل التكاليف من خلال خفض أسعار الفائدة وزيادة التمويل الميسّر، وإدارة المخاطر، وتوسيع نطاق أدوات التمويل المبتكرة، وتطوير برامج تحويل الديون لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. ودعا ممثل الأمانة التنفيذيّة إلى تقديم الدعم الدولي لإصلاح منهجيات التصنيف الائتماني وأطر تحليل استدامة الديون من أجل إيجاد حلول مستدامة للديون.

44- وفي معرض النقاش، أكّد ممثل الأردن على أهمية تحديد عتبة الدين كمؤشر لاستدامة الديون. وعرض تجربة الأردن في إجراء مقايضات الديون التقليدية عبر السنوات، مشيراً إلى أن معظم العمليات التي أجريت سابقاً ساهمت في تنفيذ بعض المشاريع، إلا أنها لم تسهم بشكل كبير في تقليص رصيد الدين العام ولم تخفف العبء عن خدمة الدين. وأوضح ممثل الجمهورية العربية السورية أنه ينبغي إجراء دراسة حول توجّه الدين لتحديد نسبة الدين وقدرة الدولة على السداد. وشدّد ممثل موريتانيا على أهمية التعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

45- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن بعض الدول أبدت اهتماماً بتطوير برامج لمقايضة الديون، وأنّ الدائنين والمانحين أبدوا اهتماماً بمعرفة كيفية مساهمة هذه البرامج في تخفيف عبء الديون وتوسيع الحيّز المالي في المجالات الحيوية، خاصة المناخ. وفي هذا الصدد، كانت عمليات مقايضة الديون التقليدية صغيرة نسبياً وأُجريت على أساس مخصص. وأكد أن مقايضة الديون القائمة على البرامج، كما تدعو مبادرة الإسكوا، يمكن أن تزيد من تحويل الديون لتعزيز الحيز المالي للاستثمار في العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. وهي وحدها ليست حلا، لكنها تساهم في تعزيز السيولة وتطوير حلول الديون. وبالنسبة لعتبات الديون، أشار ممثّل الأمانة التنفيذيّة إلى أن مستوى الدين المقبول يعتمد على كل بلد وهيكلية الدين والاقتصاد، وأن الدين المحلي يوفّر فرصة أكبر للسداد ويقلّل من التعرّض للأسواق العالمية. وأوضح أن عتبات الدين في البلدان ذات الدخل المنخفض تتراوح بين 35 و55 في المائة، وفي البلدان ذات الدخل المتوسط بين 60 و90 في المائة. وأكّد أن الأمانة التنفيذية توفّر للدول الأعضاء منصّة لمديري الديون تتيح تبادل المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الدين العام.

هاء- أدوات التمويل القائمة على الأدلّة لواضعي السياسات

النُّهُج المبتكرة لوضع السياسات: حلول التمويل الديناميكية القائمة على الأدلّة؛
وحلول الذكاء وتطبيقات التعلّم الآلي لوضع ميزانية لأهداف التنمية المستدامة:
مجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات
(البندان 12 و13 من جدول الأعمال)

46- تمّ دمج البندين 12 و13 من جدول أعمال اللجنة المتعلقين بالوثيقتين E/ESCWA/C.9/2023/9 وE/ESCWA/C.9/2023/10. وعرض ممثلو الأمانة التنفيذية ملّخصاً للأدوات الديناميكية التي طوّرتها الإسكوا، موضحين أن هذه الأدوات تهدف إلى معالجة خمس فجوات تمويلية رئيسية هي: العجز عن تسديد الدين، وقصور التمويل، وضيق الحيّز المالي، والأعباء الناجمة عن التمويل بالإقراض، وعدم المساواة في التمويل. وأكّد ممثلو الأمانة التنفيذية أن هذه الأدوات توفّر تقييمات قائمة على أدلّة وتحليلات للبيانات لدعم واضعي السياسات في الاستجابة في الوقت المناسب وبدرجة عالية لاحتياجات التمويل وأوجه القصور والصدمات.

47- استعرض ممثلا الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/9، ملّخصاً للأدوات الديناميكية التي طوّرتها الإسكوا لمعالجة فجوات التمويل الرئيسية. وتناولا خلال العرض أسئلة البحث والمنهجيات الرئيسية وأدوات النمذجة والنواتج، وتطبيقات السياسات التي تشمل تقدير الإنفاق العام على أهداف التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق مساهمات القطاع الخاص في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتحديد النموّ اللازم لتحفيز التمويل ومواجهة الصدمات، ومراقبة أداء التمويل وكفاءته. وأكّدا على أهمية إنشاء واستخدام النماذج الديناميكية المتكاملة للتنبؤ بفجوات التمويل وسدّها، بهدف تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

48- وعرض ممثلا الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/10، مجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات باستخدام تطبيقات التعلّم الآلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارا إلى أن هذه الأدوات، بما فيها أداة iBIT، تهدف إلى تحديد مدى فعالية الميزانية الحالية في تعزيز الأهداف الوطنية من خلال تحديد بنود الميزانية التي تساهم في تقدم الأولويات الوطنية، وتحليل تأثير النفقات المختلفة على الأداء الوطني. وتوقّف العرض عند أسئلة البحث الرئيسية والاستنتاجات السياساتية، فعُرضت نماذج ديناميكية متكاملة لتحليل الميزانية الحالية، وتقدير الموارد المالية المستقبلية، وكفاءة الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية الهامة بالإضافة إلى التوقعات المتعلقة بتحسين الأداء المالي وتخصيص الموارد المالية بشكل أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

49- وأشار ممثل موريتانيا إلى طلب بلده تنظيم ورشة عمل حول أدوات التمويل المستعرَضة، واستفسر عمّا اذا كانت المفاضلة تعني التخلي عن هدف معيّن أم اتخاذ اجراءات مصاحبة للحد من الضرر الذي يلحق بالهدف الذي لا يستفيد من المفاضلة. فأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن وظائف الأداة تتضمن سيناريو للتحكم في الضرر حيث تُظْهِرُ الأداة بشكل أساسي كيفية التحكم في الضرر الذي قد ينشأ عن استثمار معيّن، وتوضِّحُ كيفية إعادة توزيع الاستثمار لتقليل الضرر.

واو- القضايا البرنامجية

1- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة للجنة
(البند 14 من جدول الأعمال)

50- اتفق ممثلو وممثلات الدول الأعضاء على عقد الدورة الرابعة للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا في عام 2025 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدّم أي دولة من الدول الأعضاء بطلب استضافتها.

2- ما يستجد من أعمال
(البند 15 من جدول الأعمال)

51- لم تتقدّم الدول بأي طلب في إطار هذا البند.

3- اعتماد توصيات اللجنة في دورتها الثالثة
(البند 16 من جدول الأعمال)

52- عُرضت التوصيات المُستَخْلَصَة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، ونُوقشت واعتُمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة. ويُورد هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمَدة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- المكان وتاريخ الانعقاد

53- عَقَدَت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا دورتها الثالثة في القاهرة، في 29 و30 نيسان/أبريل 2024.

باء- الافتتاح

54- افتُتحت أعمال الدورة الثالثة للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا في الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين 29 نيسان/أبريل 2024 بكلمة ألقاها أمين سر الإسكوا مرحباً فيها بالحضور، وشاكراً ممثلي الدول الأعضاء وأعضاء لجنة تمويل التنمية على تفاعلهم مع الإسكوا.

55- ألقى ممثل مصر، السيد أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط في مصر، كلمة افتتاح الدورة، أكّد فيها على دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة. وأوضح أن جائحة كوفيد-19 زادت من تحديات التمويل، حيث أدت حُزم التحفيز المالي إلى تضييق الحيّز المالي، خاصة في الدول النامية، وتفاقمت المشكلة مع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، فازدادت تكلفة الاقتراض واتّسعت فجوة تمويل التنمية إلى 3.9 تريليون دولار سنوياً. وحذّر السيد كمالي من أزمة ديون عالمية، إذ تعاني أكثر من 50 دولة من أزمات ديون طاحنة، ويعيش 3.3 مليار شخص في دول تنفق على فوائد الديون أكثر من إنفاقها على التعليم والصحة. وأكّد أن مصر قد أدركت مشكلة التمويل منذ فترة طويلة، وركّزت على التعاون مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير إطار تمويلي وطني متكامل. وأشار إلى رؤية مصر 2030 المحدّثة والجهود الرامية إلى تحفيز الاستثمار الخاص من خلال أدوات مثل الصندوق السيادي المصري. وأكّد على ضرورة تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري الحكومي، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من الاستثمار العام تُهدر، خاصة في الدول النامية. واختتم بالتأكيد على أن غياب العدالة في النظام المالي العالمي يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

56- ثم ألقى السيد محمد المختار محمد الحسن، رئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، مرحِّباً بممثلي الدول الأعضاء، مؤكّداً على أهمية اللجنة التي أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولاية جديدة لها تعزّز دورها في تحسين أوضاع تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، قد أبدى اهتمامه بأعمال اللجنة ووصفها بأنها منصّة إقليمية فريدة تتيح لصانعي القرار في البلدان العربية تحديد مواقفهم من قضايا تمويل التنمية وفق منظور إقليمي عربي متكامل. وسلّط السيد الحسن الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة العربية بعد جائحة كوفيد-19 والأزمات الجيوسياسية المتلاحقة، مثل تهديد أمن الطاقة وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وأوضح أن هذه الأزمات زادت من عدم الاستقرار ووسّعت الفجوة في تمويل التنمية. فتكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وصلت إلى 50 تريليون دولار، وفجوة التمويل السنوية تبلغ 4 تريليونات دولار، وتراكم الديون بلغ مستويات تهدّد الاستقرار الاقتصادي. وأكّد على الحاجة الملحة لإعادة رسم القواعد والترتيبات المؤسسية لمنظومة التمويل العالمي، مشيراً إلى أهمية إيجاد نظام تمويلي عالمي عادل ومستدام يعالج أوجه عدم المساواة. وتطرّق إلى ضرورة تعزيز التعاون الوطني والإقليمي لتوسيع الحيّز المالي والتغلّب على العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى عجز الميزانيات العامة. وتوقّف عند تحليلات الإسكوا لحال تمويل التنمية في المنطقة، مؤكّداً على ضرورة إنشاء منتدى إقليمي لتمويل التنمية تشارك فيه الحكومات والمصارف وبنوك التنمية والشركات. ودعا إلى فرض المزيد من الضرائب المناسبة لدعم الجهود التنموية، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تآكل الأوعية الضريبية. وأوضح

أن المنطقة العربية أصبحت مصدراً لرؤوس الأموال، ممّا يستدعي تعزيز الجهود لتعبئة الموارد المحلية والدولية. وفي الختام، أكّد السيد الحسن على ضرورة تنسيق الجهود العربية للدفاع عن أولويات ومصالح المنطقة، مشيراً إلى دور الإسكوا في مبادرات التنمية وتقديم الدعم للدول العربية. ودعا إلى إنشاء ملتقى إقليمي عربي لمناقشة قضايا التمويل والتعاون مع المؤسسات المالية والدولية والإقليمية لتحقيق الرؤى المشتركة وإرساء دعائم تمويل التنمية في المنطقة العربية.

جيم- الحضور

57- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن 18 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، هي المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. كما شارك بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن جامعة الدول العربية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

58- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرّر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولّت رئاسة الدورة الثالثة للجنة الجمهورية التونسية. وانتخبت اللجنة بالإجماع مملكة البحرين نائباً أولاً للرئيس، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نائباً ثانياً له، والجمهورية العربية السورية مقرّراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

59- أقرَّت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/L.1.

60- كما أقرَّت اللجنة في نفس الجلسة تنظيم الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.9/2023/L.2.

واو- الوثائق

61- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة في دورتها الثالثة، E/ESCWA/C.9/2023/INF.2.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد عماد أحمد أسعد شناعة
مدير مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد صبحي سعيد قنطار
مدير مديرية الدين العام
وزارة المالية

مملكة البحرين

السيد ماجد عيسى النعيمي
سكرتير أول
سفارة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية

الجمهورية التونسية

السيد عقبة القلمامي
مدير درجة استثنائية بالإدارة العامة للتصرف
في الدين والتعاون المالي
وزارة المالية

الجمهورية العربية السورية

السيد شادي علي
معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
لشؤون التخطيط
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد صفا
مدير الموازنة الجارية
وزارة المالية

جمهورية جيبوتي

السيد جيله ادريس عمر
مدير العلاقات المتعددة الأطراف
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

السيد سمير آدن شيخ
مستشار رئيسي ومدير مكتب وزير الاقتصاد والمالية

جمهورية السودان

السيد نور الدائم مضوي بابكر أحمد
مدير عام الاستثمار والتعاون الدولي
وزارة المالية

السيدة هدى الطيب ادريس حمد
مدير عام الإدارة العامة للتنمية
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيد محمد أحمد عبدالله الصديق
مدير مالي
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد عويل محمد سعودي
مستشار أول للمشاريع التنموية
وزارة المالية

السيد لقمان عبدالقادر جاما
مسؤول السياسات والتخطيط
وزارة التخطيط

جمهورية العراق

السيد جميل ثاجب يوسف
مدير عام دائرة المحاسبة
وزارة المالية

سلطنة عُمان

السيد طلال بن درويش السعدي
مدير إعداد الخطط التنموية
وزارة الاقتصاد

سلطنة عُمان (تابع)

السيدة آسيل حسن
مديرة وحدة إدارة الدين العام
وزارة المالية

السيد محمد سعيد محمد النبهاني
عضو البرنامج الوطني للاستدامة المالية
وزارة المالية

دولة قطر

السيد محمد بن عبد العزيز النعيمي
مساعد رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

السيد جمال عبد الله اليافعي
مساعد مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي
جهاز التخطيط والإحصاء

السيدة وسمية عبد الله الضيدة
سكرتير اول
وزارة الخارجية

السيد حمد عبد الرحمن آل ثاني
سكرتير ثالث
وزارة الخارجية

السيد محمد النعيمي
مساعد رئيس
جهاز التخطيط والإحصاء

دولة الكويت

السيد سامي عبد العزيز الحمد
مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية

السيد مشعل حامد الصميعي
سكرتير أول
وزارة الخارجية

الجمهورية اللبنانية

السيد محمد أبو حيدر
مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد جورج معراوي
مدير المالية العام
وزارة المالية

دولة ليبيا

السيد عادل محمد ابراهيم المحجوبي
مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية
وزارة المالية

جمهورية مصر العربية

السيد أحمد كمالي
نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة منى عصام فايد
مساعد الوزير لشؤون التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد عمر نبيل كمال
اقتصادي أول
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة آية محمد نوار
نائبة رئيس وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة ندى أمير يعقوب بطرس
باحث اقتصادي أول
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة مريم محمود عبد الجليل
باحث اقتصادي أول
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة مريم محمد شوقي البدوي
باحثة اقتصادية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد عبدالحليم محمد أبو الحمد
اقتصادي
وزارة المالية

السيدة رفيعة مازن
ضابط إعلامي
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المملكة المغربية

السيد زكرياء نشيد
رئيس قسم مواكبة الاقلاع الاقتصادي
مديرية الخزينة والمالية الخارجية
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد محمد عبدالرحمن ديدي
مدير عام مساعد للاستراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

السيد عبد القادر الشيخ
مدير النفقات المشتركة بالميزانية العامة
وزارة المالية

المملكة العربية السعودية

السيد عبد الحكيم بن راشد الخميس
أخصائي تواصل خارجي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اليمنية

السيد عمر عبد العزيز عبد الغني الأغبري
وكيل قطاع التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون والدولي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

جامعة الدول العربية

السيدة ندى العجيزي
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيد محمد عبد المقصود حسن
مسؤول التمويل المستدام
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.9/2023/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.9/2023/L.2
تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية وتوصيات اللجنة في دورتها الثانية	4	E/ESCWA/C.9/2023/3
تمويل التنمية على الصعيد العالمي: القضايا الدائمة والتحديات الناشئة	5	E/ESCWA/C.9/2023/4
بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية	6	E/ESCWA/C.9/2023/5
حالة تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: أبرز نتائج بطاقة الأداء	6 (أ)	E/ESCWA/C.9/2023/5(Part I)
الموارد العامة الوطنية	6 (ب)	E/ESCWA/C.9/2023/5(Part II)
الاستثمار الأجنبي المباشر	6 (ج)	E/ESCWA/C.9/2023/5(Part III)
التمويل الدولي الخاص: التحويلات	6 (د)	E/ESCWA/C.9/2023/5(Part IV)
التعاون الإنمائي الدولي	6 (هـ)	E/ESCWA/C.9/2023/5(Part V)
الإطار العربي لتقدير كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة	7	E/ESCWA/C.9/2023/6
التدفُّقات المالية غير المشروعة: القضاء على جائحة من نوع آخر	9	E/ESCWA/C.9/2023/7
خيارات السياسة العربية وفرص التمويل في نظام ضريبي عالمي جديد	10	E/ESCWA/C.9/2023/8
النُّهُج المبتكرة لوضع السياسات: حلول التمويل الديناميكية القائمة على الأدلّة	12	E/ESCWA/C.9/2023/9
حلول الذكاء وتطبيقات التعلُّم الآلي لوضع ميزانية لأهداف التنمية المستدامة: مجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات	13	E/ESCWA/C.9/2023/10
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/C.9/2023/INF.1
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.9/2023/INF.2